الاستشارة حول مؤشرات حقوق الإنسان للمهاجرين وعائلاتهم في تونس
أعمال ندوة ١٦ و ١٧ آذار/ مارس 2016 تونس

- ملخص تقرير -

نظّم "المرصد الوطني للهجرات"، بالتعاون مع "الشراكة العالمية للمعلومات عن الهجرة والتنمية " (www.knowmad.org))، في 16 و17 آذار \ مارس 2016 استشارة حول مؤشرات حقوق المهاجرين في تونس، استنادا إلى وثيقة عُمّمت على مختلف الجهات المعنية. وحددت الوثيقة سلسلة المؤشرات المقترحة في وثيقة "الشراكة العالمية للمعلومات عن الهجرة والتنمية" رقم 5 حول مؤشرات حقوق المهاجرين (راجع عنوان الموقع lien

الفهرس

1. إطار وهدف الندوة 1
2. مجريات أعمال الاستشارة 1
3. الهجرة، تطور ومصادر المعطيات في تونس 2
4. مناقشة وتقييم مؤشرات الحق في الصحة 3
5. مناقشة وتقييم المؤشرات المقترحة للحق في التربية 7
6. مناقشة وتقييم المؤشرات المتعلقة بالعمل اللائق 8
7. التوصيات 10

7.1 مقترحات الاستشارة حول المؤشرات الممكن اعتمادها 10

7.2 بالنسبة لتطبيق المؤشرات 11

7.3 التدابير اللازم اتخاذها كشرط مسبق لاعتماد المؤشرات 11

7.4 المؤسسات المعنية والمسؤولة عن إنفاذ المؤشرات 11

وزارة الصحة 11

وزارة التربية 12

وزارة الشؤون الاجتماعية 12

ملحق 1 لائحة المشاركين 13

ملحق 2 برنامج الندوة 17

1. إطار وهدف الندوة

تشكل الاستشارة حول مؤشرات حقوق المهاجرين المرحلة الثانية لمشروع يشترك في تنفيذه "المرصد الوطني للهجرات" و"الشراكة العالمية للمعلومات عن الهجرة والتنمية" في تونس، وهو مشروع نموذجي يهدف إلى إطلاق حوار مع مختلف الجهات المعنية بالهجرة وحماية حقوق المهاجرين، حول إمكانية اعتماد مؤشرات لحقوق المهاجرين وعائلاتهم في تونس، وحول التحدّيات التي تعترض عملية جمع المعلومات وقياس نفاذ المهاجرين إلى الحقوق الأساسية في مجال الصحة والتربية والعمل اللائق.

وقد وضعت قبل ذلك وثيقة-أساس، عُممت على مختلف الجهات المعنية، تقيّم الحالة الراهنة لمصادر وآليات جمع البيانات حول نفاذ المهاجرين إلى الحقوق المختلفة، وتقترح مجموعة مؤشرات أُحيلت ملاءمتها وإمكانية اعتمادها إلى المناقشة والتقييم.

جمعت الاستشارة ممثلين عن مختلف الوزارات والأجهزة الحكومية، وممثلين للشركاء الاجتماعيين، والاتحاد العام التونسي للشغل، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، وممثلين لجمعيات ناشطة في مجال الهجرة وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين، وممثلين عن المنظمات الدولية العاملة في هذا المجال والموجودة في تونس. وسبقت النقاشَ حول المؤشرات المقترحة لكل من الحقوق المختارة كلمةٌ لممثل الوزارة المعنية.

2. مجريات أعمال الاستشارة

دامت الاستشارة يومين وشملت ثماني جلسات. جلسة افتتاحية، تلتها جلسة عمومية حول عملية التخطيط الوطني وإدماج أهداف التنمية المستدامة ومؤشرات حقوق المهاجرين، بحضور ممثلي كل من وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، والمعهد الوطني للإحصاء. ثم خصصت بعد ذلك جلستان لمناقشة مؤشرات الحق في الرعاية الصحية. تخلل الجلستان مداخلة لخبير في مجال الصحة العمومية في تونس، كما وافتتحت ممثلة الديوان الوطني للاسرة والعمران البشري النقاش حول ملاءمة المؤشرات المقترحة وتحديات اعتمادها.

خصصت الجلستان الأوليان في اليوم الثاني لمناقشة المؤشرات المقترحة للحق في التربية وتضمنتا مداخلتين لممثلَي وزارتيْ التربية والشؤون الاجتماعية، تناولت تباعاً نظام المعلومات حول تمتّع المهاجرين بحق التربية في تونس، واستفادة المهاجرين من البرامج الاجتماعية في الوسط المدرسي.

خصصت الجلستان الأخيرتان لمناقشة مؤشرات الحق في العمل اللائق، وافتُتح النقاش بمداخلتين من ممثل وزارة التكوين المهني والتوظيف، وممثل التفقدية العامة للشغل. واختُتِمت أعمال الاستشارة

1

بمداخلة لممثل "الشراكة العالمية للمعلومات عن الهجرة والتنمية"، تبعتها كلمة ختامية للمدير العام للمرصد الوطني للهجرات.

3. الهجرة، تطور ومصدر البيانات في تونس

شددت مداخلة السيدة روضة جواني، ممثلة وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي على تطور عملية وضع الخطة الخمسية للتنمية لفترة 2016-2021، بما في ذلك التوجهات العامة لهذه الخطة.

كما شددت على المقاربة من زاوية الحقوق، وعلى أهمية البعد المتعلق بالتنمية البشرية والشاملة التي تميز مشروع التنمية، والذي تكرّس في المذكرة التوجيهية. وتشمل السمات الرئيسية للمشروع الاجتماعي والتنموي الواردة في هذه المذكرة، هدف "ترسيخ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان" الذي ينطوي على "تجذير احترام حقوق الإنسان وحماية كرامة الأفراد".

وعرضت المتحدثة الأهداف المعتمدة في مجال التنمية البشرية والإدماج الشامل التي توردها المذكرة، لا سيما تلك المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والبشرية وبالحد من معدلات الفقر المدقع وتحسين وضع الصحة العامة في تونس. وأبرزت المتحدثة أيضا تطور مقاربة الهجرة في تونس نحو نهج أكثر شمولية يهتمّ ليس فقط بالتونسيين في الخارج، ولكن أيضا بالأجانب في تونس، وبتعزيز الاهتمام بوضع هذه الفئة. وردا على سؤال حول احتمال دمج أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بإلغاء كل أوجه عدم المساواة والاستثناءات، وتحديدا بشأن حماية حقوق المهاجرين والمهاجرات في البرنامج الوطني للاحصاء وفي عملية التخطيط، أجابت المتحدثة أن المسألة قد تكون سابقة لأوانها، وأنه يجدر انتظار اعتماد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة لبحث هذا التكامل، لكنها أكدت أن المذكرة التوجيهية للخطة الخمسية للتنمية تكرّس في الواقع مفهوم وهدف النمو الشامل والتنمية البشرية والاندماج الاجتماعي.

تناولت ممثلة المعهد الوطني للإحصاء، السيّدة ناديا طويهري، مصادر البيانات المتعلقة بالمهاجرين في تونس، وعرضت مصادر البيانات المتاحة للمعهد الوطني للإحصاء، وخاصة التعداد العام للسكان والسكنى للعام 2014 مُبرزة أهمية وحدة "الحركية والهجرة الداخلية والدولية"، إذ يوفر هذا التعداد بيانات اجتماعية - ديموغرافية، كما ويوفّر المتغيرات المتعلقة ببلد الإقامة السابق، سنة الوصول إلى تونس، وأسباب أو دوافع الهجرة.

وعرضت المتحدثة قصور هذا المصدر، العائد إلى تردده(كل عشر سنوات) والطابع الطوعي الصرف للبيانات، وشددت على أهميته بصفته تحقيقاً شاملاً يغطي البلد بأكمله مع تمثيل واسع وتفصيل دقيق.

وعرضت المتحدثة أيضاً الأرقام والإحصاءات المتوفرة لدى المعهد الوطني للإحصاء حول الهجرة الدولية في تونس من خلال طرح مسألة تحديد ماهية المهاجر، إذ يُعتبر مهاجراً دولياً كل شخص يغيّر موطن إقامته المعتاد خلال فترة مرجعية معيّنة (الفترة المرجعية المعتمدة من قبل المعهد الوطني للإحصاء في التعداد هي خمس سنوات، بين نيسان \ أبريل 2009 ونيسان \ أبريل 2014)، ما يعني أن مصطلح مهاجر ينطبق على المهاجرين الأجانب في تونس، والتونسيين العائدين إلى الوطن.

2

وأثارت مسألة تعريف المفاهيم وضرورة تجانسها نقاشاً وجدالاً مثيراً للاهتمام من خلال تسليط الضوء أولاً على أهمية التمييز بين تدفق المهاجرين ومخزون المهاجرين، لإتاحة المقارنة والقراءة الملائمة للأرقام، ومن ثم الحاجة إلى إنشاء قاعدة وطنية للمصطلحات المتعلقة بالهجرة، تعتمدها وتتشاطرها مختلف الجهات المعنية، لتحسين التنسيق وتبادل المعلومات بين الجهات المعنية بالهجرة، خاصة وأن الهجرة بطبيعتها متعددة الأبعاد. وأشار مكتب المنظمة الدولية للهجرة في تونس في هذا الصدد إلى أنه يضع اللمسات الأخيرة بالشراكة مع "المرصد الوطني للهجرات"، على مشروع إنشاء قاموس للمصطلحات المتعلقة بالهجرة، تشترك في استعماله كل الجهات المعنية، وذلك في إطار مشروع "إدماج الهجرة في استراتيجيات التنمية الوطنية" (جعل الهجرة مفهوماً معمماً).

وشددت ممثلة المعهد الوطني للإحصاء أيضا على أهمية مصادر البيانات الإدارية وعلى الحاجة إلى تطوير وتعزيز القدرات وتكوين العاملين في الهيئات الإحصائية في مختلف الإدارات على جمع البيانات المتعلقة بالمهاجرين.

4. مناقشة وتقييم مؤشرات الحق في الرعاية الصحية

تمحورت مداخلة الأستاذ نورالدين عاشور، المدير السابق للمعهد الوطني للصحة العمومية والخبير الوطني في مجال الصحة، حول مسألة التأكد من ملاءمة المؤشرات المقترحة للسياق التونسي، طارحاً مسألة كيفية تطبيقها واعتمادها.

وينطلق الأستاذ عاشور لهذا الغرض من حقيقة أن هذه المؤشرات وضعت لرصد هدف محدد، هو التغطية الصحية الشاملة من منظور نفاذ الفئات الأكثر ضعفا إلى الخدمات الصحية. ولما كان من الضروري أولا توضيح هذا المبدأ للتمكن من مناقشة المؤشرات التي قد تسمح برصده في تونس، ذكّر المتحدث أولاً بأن التغطية الصحية الشاملة تتطلب تحديد أمور ثلاثة: الخدمات المدرجة في التغطية الشاملة، والنسبة المئوية للسكان الذين يستفيدون منها، ونسبة المساهمة المالية.

وفي هذا السياق، أشار المتحدث إلى أنه ليس في تونس من تحديد لحزمة الخدمات، إنما تحديد للنفاذ إلى عدد من المرافق الصحية. ويمكن بالتالي تحديد فئتين رئيسيتين: المنتسبون إلى الصندوق الوطني للتأمين على المرض، وحقهم في الحصول على خدمات المرافق العمومية والخاصة وفق ظروف معينة، والمستفيدين من المساعدات الطبية المجانية)وAMG1 AMG2)مع حق في النفاذ لا يقتصر على أنواع معينة من الخدمات الصحية، بل يشمل كافة الخدمات التي تقدمها المرافق العمومية.
وبالتالي، فإن قياس التغطية الشاملة للمهاجرين، وخاصة للفئات الأكثر ضعفاً منهم، يعني نظريا أن هذه الفئات لا بدّ من أن تستفيد كحدّ أدنى مما تستفيد منه الفئات التي تخضع لنظام AMG2.

وإذا كان من السهل متابعة تغطية المهاجرين النظاميين، لانتسابهم للصندوق الوطني للتأمين على المرض، كما هو حال الطلاب، تبقى المشكلة قائمة بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين، وهي كيفيةَ تحديدهم. ويرى المتحدث ان لا مشكلة في اعتماد وتطبيق المؤشرات الهيكلية والمنهجية، كما أنه لا يرى صعوبات كبيرة في دمج المعلّمات المتعلقة بالهجرة في أنظمة المعلومات عن مستخدمي الخدمات

3

الصحية. أما بالنسبة للمؤشر الهدفي "نفاذ العمال المهاجرين إلى كل المرافق الصحية العمومية مقارنة بالمواطنين"، يعتبر المتحدث أنه يستحيل احتسابه إلى حدّ كبير في الوضع الحالي لأنه لم يتم تحديد القاسم (وهو عدد المهاجرين غير النظاميين).

من جهة أخرى، ومن أجل اعتماد هذا المؤشر لقياس نفاذ المهاجرين غير النظاميين ليس فقط إلى المرافق العمومية، إنما أيضاً إلى الخدمات المجانية التي تقدمها المرافق العمومية (نظام AMG)، لا بدّ، إضافة إلى دمج المعلِّمات المتعلقة بالهجرة في جداول المدخلات، من إيجاد طريقة لتحديد هؤلاء المستخدمين عن طريق إعطائهم وثيقة تسمح لهم بالنفاذ، وإلا فإنهم يحتسبون بشكل منهجي، ضمن النظام المعلوماتي الاستشفائي، كمستخدمين يسددون نفقات رعايتهم.

ويضمّ نظام المعلومات الاستشفائي الحالي بالفعل وحدة إدارة طبية وإدارية تحدد الخصائص الاجتماعية والديموغرافية، وخاصة وضع التغطية الاجتماعية. ألا أن المهاجرين غير المنتظمين لا ينتسبون للصندوق الوطني للتأمين على المرض، ولا يتمتّعون بتغطية اجتماعية. وبالتالي، حتى مع إضافة المعلّمات التي تُظهر صفتهم كمهاجرين، لن تتمكن إدارة الخدمات الصحية من تصنيفهم في أي من هاتين الفئتين، بل يتم تصنيفهم كمستخدمين يسددون نفقات رعايتهم.

هذا بالنسبة لنظام المعلومات الاستشفائي. أمّا بالنسبة للرعاية والصحة الأساسية، وبخاصة قياس النفاذ إلى برامج الصحة الوطنية التي يجب أن تكون مجانية للجميع، تبقى المشكلة في الحصول على الأدوية. وفي ما يتعلق بقياس النفاذ، وبالإضافة إلى متغيرات الهجرة التي يجب إضافتها إلى سجلّ المعلومات، يجب حلّ مسألة تحديد عدد المهاجرين غير النظاميين أو من هم في وضع هشّ.

وشدد المتحدث على ضرورة تحديد من هو في وضع هشّ من المهاجرين، والدور المحتمل للمجتمع المدني في هذا الصدد، لافتاً بالتالي إلى التحديات التي تواجه مثل هذا التحديد، والحاجة أولا إلى حلّ الوضع القانوني لهؤلاء المهاجرين، الذين قد يمتنعون عن التسجّل في إطار أي نظام رعاية اجتماعية محتمل، خشية أن يتمّ التبليغ عنهم، على الرغم من الجهود التي تبذلها الجمعيات في هذا المجال.

من جهة أخرى، تناول المتحدث مشكلتين: مشكلة توفير التمويل اللازم، وبصورة خاصة، مشكلة رصد المؤشرات. وشدد في هذا الصدد على دور المرصد الوطني للأمراض المستجدة والجديدة، وعلى دور الجمعيات، بما فيها تلك التي تنشط في مكافحة عدم المساواة الاجتماعية في مجال الصحة.

بدأت ممثلة الديوان الوطني للعمران البشري السيدة زينب سعييداني، وهي مهندسة إحصائية وباحثة في مركز التدريب الدولي والبحث في مجال الصحة الجنسية والإنجابية والسكان والتنمية، كلمتها بالتذكير بمختلف الخدمات المقدمة مجاناً من قبل المكتب الوطني للعائلة والسكان، فيما يتعلّق بالصحة الجنسية والإنجابية والرعاية الطبية والنفسية للنساء ضحايا العنف، فضلا عن الرعاية الطبية للمراهقين والشباب، قبل تحليل العوائق التي تحول دون نفاذ المهاجرين إلى هذه الخدمات، سواء كانت تتعلق بالمرافق المؤدية للخدمات، أو بالمهاجرين.

4

وحددت المتحدثة بالتالي عددا من العراقيل المرتبطة بالتكوين وقلة الوعي لدى مقدمي الخدمات والعاملين الصحيين في مجال التواصل واحتياجات المهاجرين الخاصة. وفي هذا الصدد، ذكرت أن قسم تونس في منظمة "أطباء العالم-بلجيكا" ينظم دورة تدريبية في اربعة فروع في تونس الكبرى (تونس - أريانة - بن عروس - منوبة)، في إطار مشروع "تحسين النفاذ إلى الرعاية الصحية للسكان المهاجرين في تونس الكبرى"، الموجّه لموظفي الصحة والتربية والاستقبال، مع تسليط الضوء على مختلف الحقوق المتاحة للمهاجرين في تونس، ومع التركيز على الحق في الصحة والنفاذ إلى الرعاية. وأشارت أيضا إلى وضع دراسة مع المنظمة الدولية للهجرة (تُنشر في أيار \ مايو 2016) حول مواطن الضعف الاجتماعية والاقتصادية والصحية للمهاجرين التي تحول دون نفاذهم الفعلي إلى الخدمات الصحية في تونس.

وحددت المتحدثة أيضا عائقاً قانونياً يعود إلى عدم وجود نص قانوني واضح ومحدد، ما قد يؤدي إلى إحجام الطبيب، بالإضافة إلى العقبات المتصلة بعدم وجود معلومات للمهاجرين حول الخدمات المتاحة، والمشاكل اللغوية والثقافية ومشاكل الاندماج الاجتماعي، بما في ذلك وصمة العار والشعور بعدم الأمان لدى المهاجرين المتواجدين في وضعية غير قانونية بالخصوص.

وتستنتج ممثلة الديوان الوطني للعمران البشري أن لمفهوم "النفاذ" أهمية خاصة لرصد إنفاذ الحق في الصحة، وأنه لا بدّ من "إيلاء اهتمام خاص لمؤشرات التمييز، وتكييف آليات إنتاج البيانات للتمكّن من جمع وتصنيف وتقديم هذه المعلومات على شكل مؤشرات مناسبة".

كما سلطت الضوء على هشاشة وضع النساء المهاجرات تحديداً، وبصورة خاصة، اللواتي يكنّ في وضع غير منتظم والمعرضات منهن لخطر العنف.

وفيما يتعلق بالتقييم والتوصيات بشأن المؤشرات المقترحة للاعتماد، تؤكد المتحدثة على أهمية المؤشرات المتعلقة بوجود اعتراف قانوني محدد للحصول على حق نفاذ المهاجرين إلى العناية الصحية، وكذلك مؤشر القرارات القضائية، وبالتالي الشكاوى المتعلقة بحق المهاجرين في الصحة، وتوصي بما يلي:

- تفصيل مؤشر التكوين المستمر وفق خلفية المستفيد.

- تفصيل المؤشر الهدفي وفق الخدمات الصحية المقدّمة والمنطقة والجنس والفئة العمرية.

- إضافة مؤشر حول نفاذ المرأة إلى خدمات العناية بضحايا العنف.

- أخذ مشكلة المتخلفات عن المراجعات الطبية بالاعتبار (عدد مراجعات ما قبل الولادة \ بعد الولادة، ومتابعة لفحوصات السرطان الخ).

وبصورة عامة، قدّمت ممثلة الديوان الوطني للعمران البشري التوصيات التالية بشأن آليات جمع البيانات حول نفاذ المهاجرين إلى الحق في الصحة:

5

مجانسة وتوحيد وت المفاهيم الأساسية وملاءمة شكل الوثائق الفنية الخاصة بجمع البيانات، فضلا عن الأساليب المستخدمة من قبل كل الجهات المعنية في سلسلة جمع واستثمار بيانات الهجرة لضمان اتّساق كل مصادر البيانات الإدارية.

تعزيز قدرات الموارد البشرية في مختلف هيئات جمع المعلومات، من خلال تنظيم ورش عمل للتمكين على تقنيات وأساليب معالجة وتحليل البيانات الإحصائية على وجه الخصوص.

وضع إطار عملي لإصدار تقرير سنوي بشأن الهجرة والتنمية، وذلك بهدف تسهيل حصول صنّاع القرار على بيانات الهجرة والمعلومات، لأخذ الهجرة في الاعتبار لدى اتخاذ القرارات السياسية والتخطيط لبرامج التنمية.

وتناول النقاش الذي تلى المداخلات النقاط التالية:

أشارت مديرة المعهد الوطني للصحة العمومية الدكتورة سخيري، إلى أنها لا ترى تمييزاً بين التونسيين والمهاجرين لجهة النفاذ إلى الرعاية الصحية، وأن التمييز الوحيد يتعلّق بالقدرة على تحمل التكاليف. وإذ ركّزت على المؤشر 4 "آلية الجمع والنشر الدوري للبيانات حول أوضاع وخدمات الصحة، مفصّلة وفق الجنسية ووضع المهاجرين"، أكدت أن جميع الدراسات الوبائية تستثني من مجال بحثها غيرَ التونسيين، أو أن المتغيرات التي تسمح باستبيان وضع هذه الفئة من السكان غير متوفرة. ويؤدي تأكيد غياب مثل هذه الآلية لجمع البيانات في الواقع إلى تطبيق هذا المؤشر بتحديد قيمة صفر (0)، لأن هدف المؤشر هو على وجه التحديد الإفادة عن وجود أو عدم وجود مثل هذه الآلية. فغياب الآلية يكشف في الواقع عن سياسة لا تأخذ حق نفاذ للمهاجرين إلى الرعاية الصحية بعين الاعتبار.

فيما يتعلق بالمؤشر 7 "عدد الحملات الهادفة إلى إعلام المهاجرين عن حقهم في الصحة"، أشارت المتحدثة إلى عدم وجود برنامج صحة وطني محدد لهذه الفئة من السكان، مما يستدعي الإشارة إلى أن المؤشر لا يرتبط بالضرورة بوجود برنامج وطني محدد للمهاجرين، وأن المطلوب هو قياس الجهد المبذول في مجال الإعلام عن الحقوق. وكما جاء في مداخلة الدكتور عاشور، فإن أي برنامج وطني للصحة العمومية (برنامج وطني للتلقيح مثلاً..) يعود بالفائدة على جميع السكان، بمن فيهم المهاجرون. وذكرت الدكتورة غربوج، ممثلة "أطباء العالم"، خلال النقاش، أنه لوحظ في إطار المشروع الذي يُنفّذ لتحسين نفاذ المهاجرين إلى الرعاية الصحية، نقص في المعلومات لدى المهاجرين حول البرامج الصحية التي يمكنهم الاستفادة منها. وأكدت الدكتورة غربوج في تبيانها للعقبات التي تواجهها فئات مختلفة من المهاجرين، إقصاء المهاجرين من الحصول على علاج فيروس نقص المناعة في السنوات الأخيرة (وهو علاج يقتصر حاليا على المواطنين التونسيين دون سواهم).

وبالنسبة إلى المؤشر 8 "نسبة نفاذ المهاجرين إلى أي مرفق من مرافق الصحة العمومية مقارنة بالمواطنين"، تقترح المتحدثة استبداله بمؤشر نسبة النفاذ إلى المرافق الصحية، بحيث يبين المؤشر التوزيع ما بين الاستفادة من خدمات المرافق العمومية - أو المرافق الخاصة - أو عدم الاستفادة من أية مرافق صحية. إلا أن هذا المؤشر يبدو بعد التدقيق غيرَ كاف للكشف تحديدا عن إمكانية نفاذ المهاجرين

6

إلى المرافق والخدمات الصحية العمومية للمهاجرين، ولا سيما الأكثر ضعفاً منهم، كما لا يكفي لقياس وجود تمييز في هذا الصدد. وعلاوة على ذلك، وبغياب عوامل الترجيح، قد يعود ارتفاع معدل استخدام المؤسسات الخاصة إلى العدد المرتفع من المهاجرين من ذوي الوضع الاجتماعي الميسور (الليبيين وعمال الإغاثة وفئات أخرى من المهاجرين النظاميين). وعلى عكس ذلك، يهدف المؤشر المقترح (المؤشر 8) إلى قياس فعالية نفاذ المهاجرين إلى الخدمات المختلفة التي تقدمها هياكل الصحة العمومية، مقارنة بالمواطنين. ويعود اعتراض الدكتور عاشور والدكتورة سهى بوقاطف، ممثلة مرصد الأمراض الناشئة والجديدة، على هذا المؤشر، إلى عدم توفّر إحصاءات عن عدد السكان المهاجرين في وضع غير نظامي في الوقت الحالي، وهو القاسم الضروري لاحتساب المؤشر، ما يشكّل في الواقع تحديا لاعتماده. واقترحت السيدة زغدودي، ممثلة "منظمة العمل الدولية - مكتب تونس"، في هذا الإطار استبدال هذا المؤشر بمعدل تطور عدد المهاجرين الذين يمكنهم النفاذ إلى الخدمات والمرافق الصحية العمومية على أساس سنوي.

إلا أن المشكلة تبقى مطروحة، لأنه في حال عدم قياس معدل النمو هذا نسبةً لتطور عدد المهاجرين، تصبح قدرة المؤشر على قياس تطوّر نفاذ المهاجرين إلى الخدمات الصحية المختلفة محدودةً، مما يستدعي على المدى الطويل على الأقل، ضرورة التفكير في كيفية إجراء تقدير ناجع لهذا العدد.

وأشارت المشاركة أيضا إلى ضرورة تحديد مهل مختلفة لفئات المؤشرات الثلاثة، بالنظر إلى العلاقة بين المرافق، والموارد أو الجهود المبذولة، وتحقيق نتائج ايجابية.

5. مناقشة وتقييم المؤشرات المقترحة للحق في التربية

حلّل ممثل وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للبحوث والتخطيط والإحصاء، السيد بوزيد نصيري في كلمته، الإطارَ التشريعي والمؤسسي التونسي الذي يتعلق بالحق في التعليم وضمان هذا الحق للجميع دون تمييز، وقدّم عرضاً للإحصاءات المتعلقة بالنفاذ إلى التعليم في تونس. وفيما يتعلق بنفاذ المهاجرين إلى التعليم، عرض إحصاءات جمعتها الوزارة حول عدد الأطفال المهاجرين المسجلين في مختلف المراحل التعليمية، وتوزيع الأطفال المهاجرين حسب الجنسية ومرحلة التعليم.

وعرضت ممثلة وزارة الشؤون الاجتماعية السيدة سعيدة بودينة سمات برنامج العمل الاجتماعي في الوسط المدرسي وتطبيقه على الأطفال المهاجرين في تونس، وسبل تطبيقه وكيفية التدخل والخدمات المقدمة في إطاره.

وقدمت المتحدثة أيضا بعض الإحصاءات المتوفرة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية بشأن نشر البرنامج، مثل تطوّر عدد خلايا العمل الاجتماعي في الوسط المدرسي، والإحصاءات المقارنة حول عدد الحالات التي كانت موضوع تدخل وعدد الحالات التي حازت على العناية بعد التدخل، فضلا عن إحصاءات تقارن حالات التسرب المدرسي المبلّغ عنها والحالات التي حازت على عناية. ويهدف التدخل إلى تحديد الأطفال الذين يواجهون صعوبات اجتماعية أو نفسية أو تعليمية، إمّا على مستوى المؤسسات المدرسية، بناءً على تحرك خلايا العمل الاجتماعي، أو بناءً على إحالة من وزارة التربية

والتعليم أو من مندوب حماية الطفولة، أو إثر إخطار من الجمعيات الناشطة في هذا المجال، أو من قبل وحدات وهيئات النهوض الاجتماعي المحلية. وبناء على هذا التدخل، تتمّ إجراءات العناية في سياق عمل منسّق بين الوزارات الثلاثة (الصحة والتربية والشؤون الاجتماعية) والجمعيات والهيئات الدولية المعنية.

وشددت المتحدثة على النقص الحالي في التقارير والمعلومات الكمية والنوعية حول الخدمات المقدمة لهذه الفئة، على الرغم من وجود حالات تدخّل في إطار هذا البرنامج لمصلحة أطفال المهاجرين، رغم غياب آلية محددة لهذه الفئة. وكان برنامج "التضامن مع أولاد المغرب العربي والمشرق " (SALEMM) نقطة الانطلاق للعمل الاجتماعي مع أسر المهاجرين، ممّا سيؤدي إلى أخذهم في الاعتبار في التقارير المقبلة حول هذا العمل من قبل هيئات النهوض الاجتماعي.

وركّز النقاش الذي بدأ بعد هذه المداخلات على المشاكل التي يواجهها عملياً الأطفال المهاجرون في مجال النفاذ إلى التعليم، وتمت الإشارة إلى عدم وجود إجراءات واضحة تضمن الدعم لهذا النفاذ واندماج هذه الفئة من الأطفال في المدارس العمومية، وتغلّب المبادرات الفردية في هذا المجال.

وفيما يتعلق بتقييم المؤشرات المقترحة، لم يعرب مسؤولو وزارة الشؤون الاجتماعية والتعليم عن أية تحفظات في هذا الصدد. وقد أعرب ممثل وزارة التربية والتعليم عن الاهتمام بتطوير وسيلة جمع البيانات الحالية لوضع هذه المؤشرات. واقترح المشاركون وضع مؤشرات نوعية لمراقبة برنامج العمل الاجتماعي في المدارس، وتفصيل المؤشر المعتمد لهذا البرنامج وفق المنطقة. وتمّ التأكيد على أهمية دور المجتمع المدني في جمع البيانات المتعلقة بنفاذ الأطفال إلى خدمات هذا البرنامج. وتناولت المناقشات أيضا مسألة هامة هي الحاجة إلى تطوير التعاون بين مصادر مختلف الإحصاءات المتعلقة بالهجرة، وتبادل البيانات بغية اعتماد وتنفيذ المؤشرات.

6. مناقشة وتقييم المؤشرات المتعلقة بالعمل اللائق

عرض ممثل وزارة التكوين المهني والتشغيل، السيد عبد الله الزريبي، شروط السماح للأجانب بالعمل في تونس، والإحصاءات المتاحة لدى الوزارة حول العمال الأجانب المرخص لهم بالعمل (أو الحاصلين على شهادة عدم الخضوع للترخيص) من قبل دوائر إدارة الشغل.

وقدم ممثل تفقدية الشغل السيد شكري الوالي الأساس والإطار القانوني الدولي لتكريس الحق في العمل اللائق، فضلا عن الإطار القانوني التونسي لشغل الأجانب في تونس، قبل عرض الإحصاءات المتاحة لدى تفقدية الشغل حول العمالة الأجنبية.

وركز النقاش على تقييم المؤشرات التي تم وضعها والمقترحة لقياس ورصد إحقاق العمل اللائق. وبدأ المشاركون بالإشارة إلى أنه في إطار منظمة العمل الدولية، وقع تحديد عدد من المؤشرات يجب أن تأخذ في الاعتبار عند تحديد مؤشرات نفاذ المهاجرين إلى هذا الحق.

8

في الواقع، يختلف النموذج المستخدم من قبل منظمة العمل الدولية لوضع المؤشرات، عن المؤشرات المقترحة من قبل "الشراكة العالمية للمعلومات عن الهجرة والتنمية"، إذ إن مؤشر المنظمة يميّز بين المؤشرات الإحصائية والمؤشرات أو المعلومات حول الحقوق في العمل، والإطار القانوني للعمل اللائق، بدلاً من المؤشرات الهيكلية والمنهجية والهدفية. ومع ذلك، تبقى المؤشرات المقترحة من حيث المضمون وحتى من حيث منهج بناء المفاهيم، متشابهة إلى حد كبير. الى جانب ذلك، تستند قائمة المؤشرات التي وضعتها "الشراكة العالمية للمعلومات عن الهجرة والتنمية" عن هذه الحقوق إلى مؤشرات منظمة العمل الدولية المستندة إلى الأهداف الاستراتيجية لبرنامج منظمة العمل الدولية للعمل اللائق، وتستخدمها مرجعاً، كما تتبنى منهجية الإطار العام لقياس حقوق الإنسان الخاصة بالمفوضة السامية لحقوق الإنسان.

وبالتالي، فالمؤشر الذي ذكرته السيدة نعيمة زغدودي، ممثلة منظمة العمل الدولية - مكتب تونس، والذي اعتمدته منظمة العمل الدولية لقياس نفاذ العمال إلى "الأرباح الملائمة والعمل المنتج" من خلال احتساب معدلات الأجر المنخفض (النسبة المئوية للأجور ما دون نصف الأجر المتوسط للساعة، أو الحد الأدنى المطلق، ويُحتسب الرقم الأعلى من بين الإثنين، وفقاً لوضع المهنة) يتلاقى مع المؤشر 9 المقترح "نسبة العمال المهاجرين بين العمال الذين كانوا ضحايا انتهاكات حقوق العمل" فيما يتعلق بالحق في المساواة في الأجر. والمهمّ بالنسبة للعامل المهاجر، فضلاً عن كفاية الأرباح، قياس وجود تمييز. وبالتالي، ينبغي أن يوفّر هذا المؤشر معلومات عن تغليب "الأجر ما دون الحد الأدنى" للتونسيين (مؤشر منظمة العمل الدولية، ومعدل الأجور المنخفضة)، مقارنة بانتشاره لدى العمال المهاجرين، من أجل قياس التمييز من حيث الأجر.

والطريقة الأمثل لقياس هذا التمييز تكون باحتساب المؤشر عبر قياس نسبة الأجور المنخفضة لدى العمال التونسيين إلى نسبتها لدى المهاجرين، وفق المهنة. ولكن، وحتى مع افتراض توفر واحتساب هذا المعدل فيما يتعلق بالعمال التونسيين، يبقى من الصعب احتسابه للعمال المهاجرين ولا سيما منهم الأقل كفاءة، ما أدّى إلى اعتماد الصيغة الحالية.

ويفصلّ المؤشر الهدفي المقترح لقياس التمييز في مجال حقوق الشغل الأساسية وفق الحق؛ وبالتالي لا بد من تجزئته إلى مؤشر حول التمييز في الأجور، وآخر حول جدول العمل (مؤشر منظمة العمل الدولية للجدول اللائق، وساعات العمل الزائدة)، كما وحول السلامة في مكان العمل، والتمييز في العمل والعمل القسري.

وطُرحت نقطة رئيسية أيضا أثناء المناقشات حول مؤشر قياس وجود آلية لمراقبة احترام حقوق العمل لجميع العمال المهاجرين، من خلال عدد حملات التفقد التي تستهدف قطاعات توظيف العمالة الأجنبية، ونسبة تغطية القطاع من قبل تفقدية الشغل.

9

وقد تمّ الاعتراض على هذا المؤشر على اساس أنه في الوضع الحالي لقانون الشغل، لا يوفّر عدد حملات التفتيش أية معلومات بشأن حماية العمال غير الشرعيين الذين يواجهون إجراءات قمعية يُفترض على متفقد الشغل أن يتخذها لمعاقبة الشغل غير القانوني.

صحيح أن الحالة الراهنة للتشريع بشأن تفقدية الشغل فيما يتعلق بالعمال غير الشرعيين (المادة 266 من قانون العمل) يجعل توسيع نطاق تفقدية الشغل لتضمّ مكان عمل المهاجرين، وهو ما يدعو إليه الإطار متعدد الأطراف لمنظمة العمل الدولية، توسيعاً غير ملائم، إذ إنه يمثل بالنسبة للعمال غير المنظمين إجراءات أكثر قمعيةً منه حمايةً لحقوقهم في العمل. ويستحيل في الواقع إلى حدّ كبير، من جراء الأنظمة المتعلقة بتفقدية الشغل، تطبيق أي مؤشر منهجي أو هدفي يتطلب بيانات تكون تفقدية الشغل الأجدى لجمعها، وهي بيانات حول احترام حقوق جميع العمال، بمن فيهم الأكثر ضعفا. وبالتالي، يتطلّب اعتماد هذا المؤشر إصلاحاً لا بدّ منه للأحكام المتعلقة بتفقدية الشغل، للاعتراف والوجود الفعلي لحقوق العمل الأساسية للعمّال غير النظاميين في تونس، إذ يستحيل طبعاً قياس ما لا وجود له. ومن دون إصلاح دور تفقدية الشغل بالنظر إلى هذه الفئة من العمّال، يمكن القول إن المساواة في حقوق الإنسان لجميع العمال، بمن فيهم غير النظاميين، غير معترف بها في تونس.

وأشار المتحدثون أيضاً إلى أهمية رصد مشاركة العمال المهاجرين في الحوار الاجتماعي ومشاركتهم في المفاوضات الجماعية، وبشكل عام مدى تكريس الحق النقابي لهذه الفئة من العمال، وهو ما ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار عند تقييم الحماية التي يضمنها الإطار القانوني التونسي لحقوق العمال المهاجرين، بما في ذلك الحق النقابي، وهو المؤشر 3.

تشكّل الهيئات النقابية والتقارير التي تعدّها مصدراً هاماً للبيانات حول انتهاكات حقوق الشغل الأساسية لجميع العمال المهاجرين، وكذلك جمعيات الدفاع عن حقوق المهاجرين. ويتعيّن العودة إلى هذه الجمعيّات كمصدر للبيانات، خاصة فيما يتعلق بتقييم المؤشر 8 المتعلق بالجهود المبذولة لتوعية العمال حول حقوقهم. وقد لاحظت دراسات تشخيصية مختلفة عن وضع العمال المهاجرين في تونس النقص الواضح لمثل هذه المعلومات.

7. توصيات

تتناول التوصيات المنبثقة عن أعمال هذه الاستشارة جانبان أساسيان، هما المؤشرات المقترحة وجدولة إنفاذ المؤشرات.

7.1 مقترحات الاستشارة حول المؤشرات التي يمكن اعتمادها:

- استبدال المؤشر الهدفي حول الحق في الرعاية الصحية (نسبة النفاذ) بمؤشر حول معدل نمو عدد المهاجرين الذين ينفذون إلى خدمات الرعاية الصحية العمومية، وفق نوع الرعاية والمنطقة والمؤسسة والجنسية.

- تفصيل مؤشر تكوين العاملين في مجال الصحة (مؤشر الحق في الصحة رقم 6) وفق خلفية المستفيد.

10

- اعتماد مؤشر حول عدد ضحايا الاتجار بالبشر، يفصّل وفق الجنسية.

- اعتماد مؤشر حول عدد العمال المهاجرين المنتسبين إلى النقابات.

- تحديد مهل مختلفة لاعتماد المؤشرات المختلفة وفق الروابط بينها. ولا بدّ على وجه التحديد من ربط اعتماد مؤشر الحق في العمل اللائق، لناحية فرض توسيع صلاحيات تفقدية الشغل لتشمل مكان عمل المهاجرين (المؤشر :7 عدد حملات تفقدية الشغل التي تستهدف هذه القطاعات)، بإصلاح التشريعات المتعلقة بدور تفقدية الشغل بالنسبة للعمال المهاجرين (المؤشر الهيكلي 3).

7.2 بالنسبة لتطبيق المؤشرات

شدد المشاركون خلال مناقشة المؤشرات، وبعد الإشارة إلى ضرورة وضعها، على ضرورة متابعتها ومتابعة تطبيقها، ووضعوا توصيات تتعلق بالتدابير اللازمة للتمكين من جمع البيانات المطلوبة، فضلا عن وضع خطة عمل لاعتماد المؤشرات.

7.3 التدابير اللازم اعتمادها كشرط أساسي لاعتماد المؤشرات

- ضرورة الإسراع في اعتماد الاستراتيجية الوطنية للهجرة وإصلاح الأحكام القانونية المتعلقة بدور تفقدية الشغل في مجال العمّال المهاجرين، لتمكينها من لعب دورها كأداةٍ تنفيذية فعالة لحماية كل العمال، وكآليةً أساسية لجمع البيانات حول الحق في العمل اللائق.

- تعزيز قدرات الموارد البشرية على مستوى الهيكليات المختلفة لجمع المعلومات، عبر تنظيم ورش عمل للتكوين على تقنيات وأساليب معالجة وتحليل البيانات الإحصائية على وجه الخصوص.

- الحاجة إلى تطوير تشاطر المعلومات بشأن الهجرة بين مختلف الجهات المعنية، مع مواءمة المفاهيم والدور الحاسم للمرصد الوطني للهجرات ولجنته الوزارية البينية في هذا التنسيق.

7.4 الهيئات المعنية والمسؤولة عن تطبيق المؤشرات

وفي كلمته في ختام أعمال الاستشارة، أكد السيد شكري عرفة، مدير المرصد الوطني للهجرات، نية المرصد متابعة إنفاذ واعتماد المؤشرات الموافق عليها، وذلك من خلال التنسيق وحشد مختلف الجهات والهيئات المعنية.

وزارة الصحة

- إدارة الرعاية الصحية الأساسية: ينبغي على هذا المستوى إعادة النظر بتصاميم الوثائق الفنية لجمع البيانات الاستشفائية وسجلات رصد الأمراض الواجب الإبلاغ عنها، لإضافة أجزاء عن الجنسية والإقامة في تونس، تفصيلاً للإحصاءات حول البرامج الوطنية للصحة العمومية وفق الجنسية ووضع المستفيد.

11

- الديوان الوطني للاسرة و العمران البشري: يتولّى مركز التكوين الدولي والبحوث التابع للديوان دمج هذه المتغيرات وتكوين إداريي الخدمات الصحية التابعة له، لضمان جمع البيانات المطلوبة لاعتماد المؤشرات المتعلّقة بالنفاذ إلى هذه الخدمات.

- المعهد الوطني للصحة العمومية: توفير وتصنيف البيانات التي يتم جمعها ضمن التحقيقات الوبائية وفق متغيرة الجنسية ووضع المهاجر، والتنسيق مع الجهات المعنية الأخرى (إدارة الرعاية الصحية الأساسية، الديوان الوطني للعمران البشري ومرصد الأمراض الجديدة والمستجدة) كما ومع الجمعيات الناشطة في هذا المجال، بما فيها جمعية أطباء العالم أو الهلال الأحمر التونسي.

وزارة التربية

- على مستوى الإدارة العامة للدراسات والتخطيط والإحصاء في الوزارة، استعراض نماذج تعديل الاستمارات الموزعة على المدارس في بداية العام الدراسي لتفصيل البيانات وفق جنسية التلاميذ المسجّلين. ولا بد من وضع بروتوكولات لتشاطر البيانات بين الوزارة والمعهد الوطني للإحصاء ووزارة الداخلية، لاعتماد المؤشرات.

وزارة الشؤون الاجتماعية

- على مستوى الإدارة العامة للنهوض الاجتماعي، تفصيل المعطيات وفق جنسية الطفل المستفيد من التدخل، ضمن التقارير عن التدخل الاجتماعي في الوسط المدرسي.

تفقدية الشغل

إدراج متغيرة جنسية العامل في تقارير التفقدية حول شروط العمل واحترام الحقوق الأساسية.

وفي انتظار إصلاح القانون المذكور حول دور تفقدية الشغل (بما يسمح بتفصيل البيانات حول هذه الشروط وفق وضع المهاجر)، لا بدّ من أن تمكّن التقارير التي ينشرها الاتحاد العام التونسي للشغل من وضع البيانات اللازمة لتحديد المؤشرات المتعلقة بظروف العمل والحماية الفعالة لحقوق عمل مختلف فئات العمّال. أما جمعيات الدفاع عن حقوق المهاجرين، فهي أيضا مصدر للبيانات حول انتهاكات حقوق عمل العمّال المهاجرين غير النظاميين.

12

ملحق 1 لائحة المشاركين

عبدالله زريبي	وزارة التكوين المهني والشغل
عبدالعزيز سباعي	الصندوق الوطني للتأمين على المرض
نورالدين عاشور	خبير وطني في الصحة العمومية
عاطف شعبان	وزارة العدل
أحلام سعيدي	المرصد الوطني للهجرات
أنابيس الباسيل	منظمة "تونس أرض لجوء"
أسيا البحري	وزارة المال
هدى بن جديري	الإدارة العامة للتعاون الدولي في مجال الهجرة
ريم بن سليمان	وزارة التكوين المهني والشغل
ريم بوعزّوج	أطباء العالم
سعيدة بوضينا	وزارة الشؤون الاجتماعية\الإدارة العامة للنهوض الاجتماعي
بوزيد نصيري	وزارة التربية
منية شابّي	المرصد الوطني للهجرات
شكري عرفة	المرصد الوطني للهجرات
شكري والّي	التفقدية العامة للشغل
عواطف دجبّي	المرصد الوطني للشباب
عبدالرازق دريدي	ديوان التونسيين في الخارج
فاكر ادريس	الديوان الوطني للأسرة والعمران الأسري
فوزية بن صالح	مركز الأبحاث والدراسات الاجتماعية
فتحي العيّاشي	وزارة الشؤون الخارجية
فاتن فزّاني	المجلس الوطني للإحصاء
فراين بن مصطفى	اليونيسف
غاروفالو فرانشيسكو	منظمة الهجرة الدولية

13

جونوفييف سوبرلي	الشراكة العالمية للمعلومات عن الهجرة والتنمية والمفوضية السامية لحقوق الإنسان
هاجر عون الله السخيري	المعهد الوطني للصحة العامة
هاجر بن حمزة	التفقدية العامة للشغل
حمّادي سيدهم	أستاذ جامعي، المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية
أحلام همّامي	وزارة الشؤون الاجتماعية
منجي حمروني	وزارة الداخلية، الإدارة العامة للشؤون الجهوية
نادية حمزاوي	الإدارة العامة لتفقدية الشغل
حنان بلقاسم	منظمة الهجرة الدولية
هانس بيتر فوس	أمانة سر الشراكة العالمية للمعلومات عن الهجرة والتنمية، البنك الدولي
حبيب اللويزي	المجلس العلمي للمرصد الوطني للهجرات
هيلين لوغوف	منظمة الهجرة الدولية
هدى بن جدّيري	الإدارة العامة للتعاون الدولي في مجال الهجرة /وزارة الشؤون الاجتماعية
حسن بوبكري	أستاذ في جامعة سوسة، مركز تونس للهجرة واللجوء
إيمان نعيجة	منظمة الهجرة الدولية
كامل كلال	وزارة الشؤون الاجتماعية
كيري نيل	الشراكة العالمية للمعلومات عن الهجرة والتنمية - اليونيسف
لميا تركي	ديوان التونسيين في الخارج
عايدة لملوم	طبيب - متفقد الشغل، إدارة تفقد طب الشغل والسلامة المهنية\ وزارة الشؤون الاجتماعية
الأسعد العبيدي	أستاذ في المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية
لطيفة رحماني	الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي
ليلى غربوج	أطباء العالم
لورينا لاندو	منظمة الهجرة الدولية\رئيسة بعثة
مناصري قيس	بيت الحق والهجرات، "أرض لجوء"
ماهر الورفللي	وزارة الداخلية

14

منية ميوفي	"تونس أرض لجوء"
سالم ميزوري	المرصد الوطني للهجرات
محمد عويني	الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي
مختار تريكي	المرصد الوطني للهجرات
محي الدين الحمزاوي	الاتحاد العام التونسي للشغل
منية الشابي	المرصد الوطني للهجرات
مراد سعدي	الإدارة العامة للتعاون الدولي في مجال الهجرة - وزارة الشؤون الاجتماعية
ناديا حمزاوي	التفقدية العامة للشغل
ناديا الطويهري	المعهد الوطني للإحصاء
نادرة مايزة	وزارة الشؤون الاجتماعية
أنيسة وحشي	طبيبة في الديوان الوطني للأسرة والعمران الأسري
محمد وسلاتي	طبيب في الديوان الوطني للأسرة والعمران الأسري
روضة جواني	وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي
صادق بلحاج حسين	الاتحاد العام التونسي للشغل
سلمى لعيوني	اليونيسف
سامح بن عمر	الهلال الأحمر التونسي
سامية بن رمضان	مترجمة، لغة الإشارة الدولية
سامية جلاسي	الهيئة الوطنية للمحامين بتونس
سارة حنفي	الشراكة العالمية للمعلومات عن الهجرة والتنمية
ساسي خولا	الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري
سوسن تواتي	مسؤول حماية، الهلال الأحمر التونسي
أحلام سلامي	وزارة التربية
سلمى بلحاج خليفة	الاتحاد التونسي للتضامن الإجتماعي
سلمي حفصية	الجمعية التونسية للدفاع عن حقوق الطفل
سيرين بودربالا	مدرّسة باحثة

15

سندس خليفي	رئيس مشروع، منظمة الهجرة الدولية
سهى بوقاتف	المرصد الوطني للأمراض الجديدة والمستجدّة
الطيب النفاتي	مترجم
لطيفة تاجوري	وزارة المرأة والأسرة والطفولة
توفيق زريلّي	المرصد الوطني للهجرات
تيجاني عبدلّي	وزارة المرأة والأسرة والطفولة
نعيمة زغدودي	منظمة العمل الدولي - مكتب تونس
زينب سعيداني	الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري

16

ملحق 2 برنامج الندوة

الأربعاء 16 آذار \ مارس 2016

9:00 - 10:00

كلمة الافتتاح ومداخلة: شكري عرفة، مدير المرصد الوطني للهجرة

مداخلة: كيري نيل، الشراكة العالمية للمعلومات عن الهجرة والتنمية - اليونيسف

مداخلة جونوفييف سوبرلي، الشراكة العالمية للمعلومات عن الهجرة والتنمية ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان

10.00- 10.30 استراحة

10.30 – 12.30 الهجرة والتنمية

مداخلة ممثلة وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي السيدة روضة جواني: دمج أهداف التنمية المستدامة في التخطيط الوطني ومؤشرات حقوق المهاجرين

مداخلة ممثلة المعهد الوطني للإحصاء السيدة ناديا تويحري، مديرة الإحصاءات في قسم السكان ومسؤولة وحدة الهجرة في الإحصاءات الاجتماعية: الإحصاءات ومصادر البيانات حول المهاجرين ونفاذهم إلى حقوقهم

نقاش وتوصيات

12.30 – 13.30 غداء

13.30 – 15.00 مؤشرات حق المهاجرين بالصحة

سارة حنفي: تقديم المؤشرات المقترحة

مداخلة الأستاذ نورالدين عاشور: آليات جمع البيانات المتعلقة بنفاذ المهاجرين إلى الصحة

نقاش وتوصيات للمؤشرات المقترحة

15.00 – 15.30 استراحة

15.30 – 17.00 مؤشرات حق المهاجرين بالصحة (تتمة)

مداخلة ممثلة الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري زينب سعيداني ، الباحثة في مركز التدريب الدولي والبحوث: نفاذ المهاجرين إلى الصحة: التحدّيات والفرص في مجال الإعلام.

نقاش وتوصيات

17

الخميس 17 آذار مارس 2016

10.30 – 9.00 مؤشرات حق المهاجرين بالتربية

سارة حنفي: تقديم المؤشرات المقترحة

مداخلة ممثل وزارة التربية السيد بوزيد نصيري: نظام الإعلام حول التربية في تونس وقياس نفاذ المهاجرين إلى هذا الحق: ملاءمة المؤشرات

نقاش وتوصيات

10.30 – 11.00 استراحة

11.00 – 12.30 مؤشرات حق المهاجرين في التربية (تتمة)

مداخلة ممثلة وزارة الشؤون الاجتماعية السيدة سعيدة بوضينة: المعلومات عن دمج الأطفال المهاجرين في برامج العمل الإجتماعي في الوسط المدرسي

نقاش وتوصيات

12.30 – 13.30 غداء

13.30 – 15.00 مؤشرات حق المهاجرين بالعمل اللائق

سارة حنفي: تقديم المؤشرات المقترحة

مداخلة ممثل وزارة التكوين المهني والشغل، السيد عبدالله زريبي، من الإدارة العامة للهجرة واليد العاملة الأجنبية: معطيات ومعلومات عن العمال المهاجرين في تونس

نقاش وتوصيات

15.00 – 15.30 استراحة

15.30 – 16.30 مؤشرات حق المهاجرين بالعمل اللائق (تتمة)

مداخلة ممثل تفقدية الشغل السيد شكري والي: تحديات وآفاق المعلومات الموثوقة حول حال حقوق العمل لجميع العمال المهاجرين

نقاش وتوصيات

16.30 – 17.00 ملخص تقرير

مداخلة هانس بيتر فايس، من الشراكة العالمية للمعلومات عن الهجرة والتنمية والبنك الدولي

مداخلة شكري عرفة، مدير المرصد الوطني للهجرة

18

19